

العزل

يستحقُّ الرجل أن يسمَّى بطلا من أبطال التاريخ إذا كان له (دور تاريخي) يقضيه ويتسم بملاحمه ودواعيه...

وآية انقضاء ذلك الدور أن يبلغ البطل من الأعمال المقدورة له قمته العليا التي لا قمة وراءها، وأنه يعدو هذا الدور فإذا هو مفتتت على الآخرين ممن لهم حقٌّ مثل حقِّه في أدوار التاريخ، أو يعدُّوه إلى أعمالٍ يغني فيها الآخرون مثل غنائه وتدخل في باب من السَّعي والدراية غير بابه...

وقد بلغ خالد في معركة اليرموك قمته العليا التي لا مرتقى بعدها لراقٍ، قمع فتنة الردّة، وضرب دولة الأكاسرة ضربته الدامغة، ووحد قيادة المسلمين في حرب الرومان، صدَّهم إلى ما راء حدودهم، ودخلت ميادين الشام بعدها من أعمال يصحُّ أن تسمَّى بالأعمال الخالدية، فهي بين حصار أو مراوغة أو تسليم، وإنَّما يراد خالد لتحطيم قوى الأعداء التي تعزُّ على التحطيم.

وإن يكن من عمل (خالديّ) في ميادين الشام بعد معركة اليرموك فهو عمله في مرج الرُّوم، ثمَّ عمله في قنسرين.

ففي مرج الروم كان هو وأبو عبيدة ينازلهما قائدان رومانيَّان هما جونس وتوذّر كما سمَّاه خالد، فتسلَّل توذّر تحت الليل ليفاجأه الجيش العربي عند دمشق بقيادة يزيد ابن أبي سفيان ويأخذ جيوش المسلمين على غرّة متفرِّقين، فاتَّفَق خالد وأبو عبيدة على تعقُّبه ومفاجأته من خلفه

قبل أن يفاجئ يزيد بن أبي سفيان، فأوقعاه في الفخ الذي نصبه، ولم يرجع خالد إلى أبي عبيدة إلا وتوذّر مقتول وجيشه مبدّد كما قال:

نحن قتلنا توذرا وشوذرا

وقبله ما قد قتلنا حيدرا

نحن أزرنا الغيضة الأكيدرا

وفي قسّرين حصر خالد الرومان المحتَمين بحصونها فطاولوه وأبرموه فقال لهم محنقاً: (لو كنتم في السحاب لحملنا الله إليكم أو لأنزلكم إلينا) وأبى أن يصالحهم بعد ذلك إلا على تخريب المدينة ودكّ حصونها، فختمت بذلك ضرباته الخالديات.

ولكنه كان قبل مرج الروم وقسرين قد وفي (دوره التاريخي)، أكمل وفاء، فلو فاته هذان العمالان لما نقص من مجده شيء ولا تغيّر مجرى الحوادث في أعقاب هزيمة الرومان..

أما سائر الميادين فقد تولاها قواد آخرون ففتحت بقية فارس، وفتحت مصر وشطر من أفريقية الشمالية، وكتبت بذلك، أدورا تاريخية أخرى للمثنى بن حارثة وسعد بن أبي وقاص والنعمان بن مقرن وعمر ابن العاص، ورجال غيرهم ياسونهم أو يقلون عنهم في المقدرة ولا يقلون عنهم في الصدق والنية، وكل زيادة في علم خالد لا تضيف إليه مجداً فوق مجده، وتنقص ولا ريب من عمل هؤلاء، وتحرم الإسلام أيادياً كثيرة تعمل له وتدفع عنه، وليس هو بمستغنٍ عن تلك الأيدي الكثيرة بيد واحدة، بالغاً بها ما بلغ الرجحان والاستعلاء.

قلنا في أول هذا الفصل أن انقضاء (الدور التاريخي) لبطل من الأبطال له آيات تدلُّ عليه، ومنها أن يعدو إلى أعمال يغني فيها الآخرون مثل غنائهم وتدخل في باب من السَّعي والدراية غير بابه، ونزيد على هذا أن غناء الآخرين في ذا الأخير من غنائهم هو أولى أن يدلَّ على انقضاء دوره وانتقال إلى من هو أحقُّ به وأخلق..

وفي ميدان الشام - بعد معركة اليرموك - كان أبو عبيدة بن الجراح أحقُّ بالموقف الجديد من خالد بن الوليد؛ لأنه موقف التسليم والمسالمة واستلال الحقود وضمد الجراح وتقريب القلوب، وفي جميع أولئك يتسع المجال لهواة أبي عبيدة ويضيق بضربات خالد، فأبو عبيدة يسرع إلى المسالمة إذا فتحت له أبوابها ولا يبطئ عن الحرب إذا أوجب عليه أسبابها، فإن كانت بالمسالمة جدوى فذاك، وإن كان يوم الضربات الخالديات فهي لديه يرمي بها في مراميها، وإنَّما يكون العمل الأول هنا لمن يسالم ويتقبل التسليم، ويكون العمل التابع له لمن يرفع سوط النقمة على الذين يلجأون في العداء كأهل قنسرين، فلا يسلمون إلا بتخريب الديار ودك الحصون..

ولا جرم كأن أبناء الأمصار يتسمعون بحلَّ أبي عبيدة فيقبلون على التسليم إليه ويؤثرون خطابتهم له على خطابهم لغيره، وكان خلاد يرضى بهذا حيناً ويسخط منه حيناً، كما سخط عند تسليم دمشق وواسطة أبي عبيدة في العفو عن أهلها، فإنه كان يحسبهم مغلوبين عنوةً فيعاقبون بالسبي والقصاص ولا ييسط لهم مهادَ العذر والموادة،

ولولا أنه لا يغدر بعهدٍ عاهدهم به أبو عبيدة لما كان لهم من شرطٍ عنده غير شرطه على أهل قنسرين...

فصواب التاريخ وصواب ابن الخطاب قد تلاقيا هاهنا بإسناد الأمر إلى أبي عبيدة بن الجراح في أوامره المقدور، وإن كان تلاقيا لم يجر على قصد مرسوم.

تولى الفاروق الخلافة بعد الصديق عليهما الرضوان.

ورأى الفاروق في أبي عبيدة بن الجراح معروفاً، فقد كان لا يعدل به أحداً من الصحابة الأولين، قد همّ بترشيحه للخلافة بعد وفاة النبي عليه السلام وقال وهو يجود بنفسه، أنه لو كان حياً لعهد إليه ولم يجأ إلى مجلس الشورى الذي وكل إليه أمر انتخاب الخليفة بعده.

وتحدّث عمرو بن العاص مرّة إلى الفاروق في رئاسة الجيوش الموجهة إلى الشام فأجابه في مقالٍ صريح: (... أنه ليس على أبي عبيدة أمير، ولأبو عبيدة عندنا أفضل منزلةً منك وأقدم سابقةً، والنبي عليه السلام قال فيه: أبو عبيدة أمين هذه الأمة).

وكما عرف رأي الفاروق في أبي عبيدة عرف كذلك رأيه في سابقة الإسلام والغزو على الإجمال، فإنه خالف الصديق في التسوية بين أنصباء المسلمين كافة يوم أخذ الصديق في توزيع الأرزاق والأنفال، وجعل لرجال نصيبا يختلف باختلاف سابقته في الإسلام والجهاد، لأنه: (لا يجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه، ولا يسوي بين من هاجر الهجرتين وصلى إلى القبلتين وبين من أسلم عام الفتح خوف السيف).

فإقامة أبي عبيدة على ولاية الشام وقيادة جيوشها حادث لا غرابة فيه من الفاروق ولا ينتظر منه غيره، وبخاصة حين تكون إمارة خالد بن الوليد بغير تأمر من الخليفة الأول، وإنما هي اتفاق على تقسيم القيادة بين الأمراء يوما بعد يوم. وهذه المثابة تكون ولاية أبي عبيدة سنة عمرية معروفة ولا يبلغ منها أن تكون (قضية) بين الفاروق وخالد فعلى الصورة التي هول بها بعض المؤرخين واتخذوا منها محورا للجدال، والتنقيب عن الأسباب والأقوال.

وإذا نحن تجاوزنا النظر إلى الموضوع من جانب هذه السنة العمرية فولاية أبي عبيدة كانت في اعتقادنا أصلح الولايات للشام في تلك المرحلة التي انتهت إليها الحرب بين المسلمين والروم.

فما نظنُّ أحدًا تفوّقت حاجة الشام في مثل تلك المرحلة التي انتهت فيها بطشة الحرب الكبيرة، وبدأ فيها مُمَهّدات السلم والحكم والمصالحة، وهذه مهمة والٍ يحسن الحرب ويحسن التوجيه إليها في مناسباتها، وليست مهمة قائد عسكريٍّ يجري الأمر على سنة السطوة العسيرة، ويكون عمله الأكبر تحطيم قوى الأعداء في ضربة طاحنة ثمّ يلاحقهم متى شاء بالمطاردة والتضييق والإحراج، كما كان دأب خالدٍ في بطشاته التي لا تبقى بعدها بقية لغير الإجهاز...

وإذ تكون هذه هي المهمة المطلوبة بعد معركة اليرموك، فلا خلل في أيّ الرّجلين أولى بالولاية عند ذاك، أبو عبيدة بن الجراح أو خالد بن الوليد، سواء أكان خليفة على رأي الفاروق أم كان على غير هذا الرأي في أمين الأمة وفي سوابق الإسلام والجهاد.

وإنما الفاروق بعد ذلك أن خالدًا وعباسًا أغارا على بلاد الروم ورجعا منها بغنائم وأسلاب، وأن الأشعث بن قيس قصد خالدًا ومدحه فأجازه بعشرة آلاف درهم، وأجاز آخرين من (ذوي البأس وذوي الشرف وذوي اللسان).

فعظّم هذا البذل على الفاروق وكتب إلى أبي عبيدة: (أن يقيم خالدًا ويعقله بعمامته وينزع عنه قلنسوته حتى يعلمهم من أين أجاز الأشعث، هل من مال الله أم من ماله أم من إصابة أصابها؟ فإن زعم أنه من إصابة أصابها فلقد أقرّ بالخيانة وإن زعم أنها من ماله فقد أسرف) وأمر أبا عبيدة أن يعزله على كلّ حالٍ وأن يضم إليه عمله - وكان يومئذٍ يلي أمور قنسرين - وأن يقاسمه ماله نصفين.

فزع أبو عبيدة بالأمر، وجمع الناس وجلس على المنبر، ودعا بخالد فسأله: يا خالد.. أمن مالك أجزت عشرة آلاف أم من إصابة؟ فلم يجب وأبو عبيدة يعيد السؤال مرّة بعد مرّة، فوثب إليه بلال مؤذّن النبيّ عليه السلام وقال له: إنَّ أمير المؤمنين أمر فيك بكذا وكذا، ثمّ تناول عمامته ونقض وعقله بها وخالد لا يمنعه، وسأله: ما تقول؟ أمن مالك أم من إصابة؟ فقال: لا، بل من مالي، فأطلقه وعمّمه بيده وهو يقول: نسمع ونطيع لولائتنا ونفخّم ونخدم موالينا).

ثمّ قسم ماله حتى بقيت نعلاه، فقال أبو عبيدة: إنَّ هذا لا يصلح إلا بهذا، فقال خالد: أجل، ما أنا بالذي أعصى أمير المؤمنين، فاصنع ما بدا لك.

ولما علم خالد بعزله ذهب إلى قنّسرين فخطب أهل عمله وودعهم ثم ذهب إلى حمص فخطب أهلها وودّعهم وقال في بعض خطبه: (إنَّ أمير المؤمنين استعلمني على الشام حتى إذا كانت لبنًا وعسلا عزلني وأثر بها غيري). فنهض له رجل من السامعين فقال: صبرًا أيها الأمير، فإنها الفتنة، فما تردّد خالد أن قال: وأمّا وابن الخطاب حيّ فلا).

ثمّ قصد إلى المدينة فلقي الفاروق فقال له: (لقد شكوتك إلى المسلمين، وبالله إنَّك في أمري غير مجمل يا عمر...). فسأله الفاروق.. من أين هذا الثراء؟ قال: أمن الأنفال والسهمان. ما زاد على الستين ألفاً (فلك)، فزادت عشرون ألفاً فضمّنها إلى بيت المال، ثمّ قال له: يا خالد، والله إنَّك على لكريم، وإنك إليّ لحبيب ولن تعاتبني بعدُ في شيء) وأرسل إلى الأمصار يأمر الولاة أن يعلنون فيها باسمه (إنّي لم أعزل خالدًا عن سخطه ولا عن خيانتة، ولكنّ الناس فتنوا به فخشيت أن يوكّلوا إليه ويبتلوا، ولا يكونوا بعرض فتنة).

تلك قصة خالد والفاروق:

وهى قصة تؤلم وتؤسف، إلا أنّ الألم والأسف فيها من فعل الضرورة التي لا محيد عنها، وليسّا من فعل خالد ولا فعل الفاروق.

ومن الحقّ للرجلين العظيمين أن نفهم هذه القصّة على حقيقتها المبرّاة من الخلط والجهالة، لأنّ فهمها على حقيقتها موصول بتقدير الحالة كلها وموصل بتقدير الخليفة العادل وتقدير القائد الكبير.

وأبعد شيءٍ عن هذه الحقيقة أن يكون عزل خالدٍ لضغينة في نفس عمر أو لتلك المنافسة التي ستحكم بين الأشباه والنظراء، أو لغير سبب من تلك الأسباب التي كان عمر يحاسب بها جميع القادة والولاة. وأسخف من هذه الظنون أن يسبق إلى الوهم كما سبق إلى وهم بعض المؤرّخين أنّ عمر قد عزل خالدًا لبغضاءٍ قديمةٍ مرجعها إلى الصراع بينهما في أيام الصّبا، وأنّ خالدًا صرعَ عمرَ وكسر ساقه فلم يزل بقيّة حياته واجدًا عليه.

وأجهل الناس بخلائق عمر من يجمع به الوهم إلى ظنٍّ من هذه الظنون، فليس بين رجال التاريخ جميعًا من هو أصعب تحطّئةً من عمر ابن الخطاب، لأنه ليس بينهم جميعًا من هو أشدّ حسابًا لنفسه ومراجعة لنياته منه، وأغلب الظنّ عندي أنه لو أحس في نفسه نية ذحل أو ثار قديم لكان أثر هذا الإحساس أن يؤجّل عزل خالدٍ ولا يعجّل به مخافةً من خدعةٍ نفسه وتضليل هواه...

فالحقُّ أنّ حساب عمر لخالدٍ لم يخالف قطُّ حسابه لجميع ولاته، فكذلك صنّع بعمر بن العاص وسعد بن أبي وقّاص، وكذلك صنّع بكلِّ والٍ أحصى ماله فظهرت فيه الزيادة، وقد عزل بن أبيه ثمّ قال إنّه عزله (لأنه كره أن يحمل على الناس فضل عقله، وكان يحسب أنه قادر على أن يسوق العرب بعصاه لو أنه من قريش، ولقد تبين بعد أنه من قريش).

وكانت سياسة عمر مع الولاة جميعًا أن يراجعوه في الأموال، وبذلك أشار على أبي بكر فوافاه الحساب من كلّ والٍ إلا خالدًا أبي

وأغلظ له في الجواب حيث قال: (إِمَّا أَنْ تَدْعَنِي وَعَمَلِي وَإِلَّا فَشَأْنُكَ وَعَمَلُكَ).

فلَمَّا بُويعَ عمر كتب إلى خالد أن يراجعَه في حساب المالِ وألا يعطي شاةً ولا بعيراً إلا بأمره، فأحاله إلى ما جرى به العمل قبله، فلم يطلقها عمر وقال: ما صدقت الله إن كنت أشرت على أبي بكر بأمره فلم أنفذه.

هذا الخلاف بين سنن عمر في سياسة الناس وتصريف الشؤون وسنن خالد التي طبع عليها، فعمر كان يحب الأناة قبل القتال ومن ثمَّ كان إنكاره لمقتل بني جثيمة ومقتل مالك بن نويرة، وعفوه عن أسرى السواد خلافاً لما صنع بهم خالد في معركة أليس أو نهر الدم كما سميت بعد ذلك، قد حرم عمر (قيس بن سليط)، أن يقود جيشاً هو كفؤ لقيادته قائلاً له: (لولا أنك رجل عجل في الحرب لوليتك هذا الجيش، والحرب لا يصلح إله إلا الرجل المكيث).

وإذا كان عمر قد أوجس من: (عقل زياد بن أبيه وهو مجهول النسب فالفتنة باسم خالد أعظم وأخطر، إنَّه لعظيم النزعة إلى الاستقلال، وأنَّه لمن بني مخزوم وهم أقوى قبائل قريش منفردين، وله صهر في سائر القبائل والبطون ولابنه أخوال في بني تميم وبني حنيفة، ولشهرته سحر في نفوس النَّاس يفعل الأعاجيب، وللزَّهو مكان من طباع خالد سيحسب حسابه ولا ينساه الخليفة المسئول عن عواقب الأمور في دولة الإسلام، فقبل أن يقهر خالد دولة الأكاسرة ودولة القياصرة رجع إلى المدينة يوماً فإذا هو يغرز في عمامة السهام ويدخل

المسجد بدرع القتال، فبعد غلبته على الأكاسرة والقياصرة وشيوع ذكره في الأمصار ماذا يجري لو وهن الحكم يوماً بعد (ابن الخطاب)؟

أما وابن الخطاب حيّ فلا، كما قال خالد ولكن ابن الخطاب لا يدوم، والعواقب لا تنكشف، وعزل خالد نقص يعوضه قادة آخرون من حقهم أن يعملوا كما عمل ومن أثرهم أن يثوب الناس إلى العقيدة وحدها فلا يحسبوا أن النصر رهين برجل واحد لا يرتهن بغيره.

أمّا الاحتمال الآخر - إن حدث - فالخطر فيه عظيم والموازنة بينه وبين كلّ عاقبة يعقبها عزل خالد لا مجال فيها لتردّد طويل.

وهذا كله فضلاً عن مردّ العزل إلى القسطاس الذي يردّ إلى حساب جميع القواد والولاة، ولم يفت ذلك خالدًا بعد هدوء الغضب والمثوبة إلى الرأي فقال في مرض وفاته لأبي الدرداء: (قد كنت ودت عليه في نفسى في أمر لما تدربتها في مرضى هذا وحضرنى من الله حاضر عرفت أنّ عمر كان يريد الله بكلّ ما فعل).

كنت وجدت عليه نفسي حين بعث إلى من يقاسمني مالي حتى أخذ فرد نعل وأخذت فرد نعل، فرأيتة فعل ذلك بغيري من أهل السابقة ومن شهد بدرًا، وكان يغلظ عليّ وكانت غلظته على غيري نحوًا من غلظته على، وكنت أدلّ عليه بقرابة فرأيتة لا يبالي قريبًا ولا لوم لائم في غير الله فذلك الذي أذهب ما كنت أجدّ عليه، وكان يكثر عليّ عنده وما كان ذلك إلا على النظر، كنت في حرب ومكابدة وكنت شاهداً وكان غائبًا فكنت أعطي على ذلك، فخالفه ذلك من أمري.

وقد توفي رحمة الله وهو يجعل وصيته وتركته وإنفاذ عهده إلى عمر ابن الخطّاب.

ونحن اليوم ننظر إلى القصّة بعين التاريخ، فنرى، كما أسلفنا، أن الفاروق إنما ختم دورًا ختمه القدر وانقضت به الحوادث، فلم يكن بعد القمة التي ارتفع إليها خالد في ضربته لدولة الرمان مرتقى لراقٍ، ولعلّ مجده الباذخ قد كانت تعوزه قَمّة من نوع غير تلك القمم التي تسمُ فيها صعدًا من غلبته على طليحة ومسيلمة إلى غلبته على القياصرة والأكسار تلك هي قَمّة التجميل والإخلاص إلى الواجب الأليم يوم عزله فهي والله لما يحسب له إلى جانب قَمّة البواذخ، قمم العظیم الظافر الجسور..

وَأين لولا عزله كنّا نبصر بينها قمة العظیم الصابر المطيع.